

الكلمة الأخيرة

نظام التنفيذ ولائحته التنفيذية نقطة تحول في تاريخ القضاء السعودي

بدأ العمل بتطبيق نظام التنفيذ ولائحته التنفيذية، والذي له اختصاصات واسعة وأعمالاً كبيرة، منها الفصل في منازعات التنفيذ والأمر بالحبس والإفراج، والأمر بالمنع من السفر ورفع، والأمر بالإفصاح عن الأصول، والنظر في دعاوى الإعسار والحجز والتنفيذ على العقارات والمنقولات للمدين، كما يختص أيضاً بتنفيذ الأحكام الصادرة من اللجان شبه القضائية والأحكام الأجنبية، وتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم ومن المحكمين المذيلة بأمر التنفيذ، ومحاضر الصلح التي تصدرها الجهات المخولة بذلك، أو التي تصدق عليها المحاكم والأوامر التجارية، والعقود والمحرمات والأوراق العادية التي يقر بها المدين كلياً أو جزئياً، والعقود والأوراق التي لها قوة السند التنفيذي، والتنفيذ في مسائل الأحوال الشخصية من النفقة والحضانة وغيرها، والتنفيذ المباشر وبيع المال المحجوز وتوزيع حصيلة التنفيذ. وهذا النظام سيحل مشاكل الأحكام في القضايا الشخصية بخصوص تنفيذ أحكام حضانة الصغير والنفقة والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك، ويراعى نظام التنفيذ التدرج في التنفيذ في البدء في الإقناع والتوجيه وإبداء المناصحة ونقل الطفل إلى من صدر له الحكم بالحضانة بالطريقة المناسبة، وهذه الطرق تسلك قبل إجبار المنفذ ضده على التنفيذ. فهو بلا شك يعتبر نظام التنفيذ نقطة تحول في تاريخ القضاء السعودي.

أسرة تحرير مجلة العدل